المقايضة التجارية كآلية لتفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصادياتها – مع الإشارة لتجارب دولية–

د./ بلال بوجمعة* & أ./ طروبيا ندير**

Abstract:

Cet étude a pour objectif de mettre en évidence le rôle joué par le troc dans le relancement des échanges commerciaux et le renforcement du développement locale, en tant qu'un mécanisme fundamental pour augmenter les exportations des pays en développement, notamment les exportations de produits marginaux. Ainsi, Le commerce de troc permet à ces pays de commercialiser leurs produits et leurs marchandises en faisant face à une concurrence forte , parfois, ou face à une insuffisance de devises, notamment en période des crises financières ou économique. ce qui permet aux pays en développement de participer au commerce international.

Mots clés: **C**ommerce de troc, **E**xportations des pays en développement, **D**éveloppement.

ملخص:

نهدف من البحث إلى إبراز الدور الذي تلعبه تجارة المقايضة في إنعاش المبادلات التجارية والتنمية المحلية، باعتبارها آلية لتفعيل صادرات الدول النامية وترقية صادرات السلع الهامشية، حيث تتيح المقايضة لهذه الدول أسواقا لتصريف منتجاتها في ظل المنافسة القوية أحيانا، وفي ظل عدم توفر السيولة أو قلة العملات الأجنبية أو في وقت الأزمات أحيانا أخرى، وهذا ما يتيح لهذه الدول العاجزة عن تسوية معاملاتها نقديا المشاركة فى التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: تجارة المقايضة، صادرات الدول النامية، التنمية.

* **أستاذ محاضر ﴿أ﴾ – جامعة أدرار**

** **أستاذ مساعد ﴿أ﴾ – جامعة أدرار**

مخطط المقال:

مقدمة
1) المقايضة التجارية وبعدها التنموي
1-1) ماهية المقايضة التجارية
1-2) البعد التنموي للمقايضة التجارية في الدول النامية
2) تأزم الأوضاع الاقتصادية والتحول للمقايضة التجارية في الدول النامية
2-1) تجربة المقايضة التجارية في أندونسيا ومصر
2-2) تجربة المقايضة التجارية في الجزائر
خاتمة

مقدمة:

لعل الاستمرار في مزاولة المقايضة يعود إلى الأهمية التي تكتسيها، فالجدير بالذكر أن أهمية المقايضة وتجدد الحاجة إليها ليست وليدة الظروف الاقتصادية الراهنة فحسب، بل تعود إلى سنوات عديدة، ونظرا للظروف الاقتصادية المتأزمة في العالم والناجمة عن تعاقب الأزمات الاقتصادية وانتشار النزعات الإقليمية، فقد أصبح يُنظر إلى المقايضة التجارية كبديل للتعاملات التجارية القائمة، خاصة في الدول النامية، بما ينسجم مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وبما يحقق نقلة نوعية للتنمية الاقتصادية بها.

تلعب المقايضة التجارية دوراً جوهريا في تطوير الاقتصاد، فهي من أبرز الأنشطة الاقتصادية التي تعمل على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات من السلع والمواد الأولية وحتى الخدمات، ومن ثم فهي الآلية التي من خلالها يتم تصريف الإنتاج وتوزيع المنافع ورفع الغبن عن المجتمع.

نطرح إشكالية البحث في السؤال: **إلى أي مدى تعتبر المقايضة التجارية قاطرة عملية لتفعيل الصادرات في الدول النامية وأسلوبا مستعجلا لرسم معالم الاتجاه التنموي المستدام لاقتصادياتها؟**

1) المقايضة التجارية وبعدها التنموي:

أدى التطور السريع للمجتمعات البشرية إلى تنامي الحاجيات الإنسانية وتنوعها فضلا عن تعقدها وخروجها عن نطاقها البدائي، حينها أدرك الإنسان أنه من غير الممكن أن يلبي جميع حاجياته بمفرده، وأن عليه أن يدخل في عملية تبادلية مع غيره للحصول على بعض ما يحتاجه مقابل التضحية بما هو في غناء عنه، وقد أطلق على هذه العملية اسم المبادلة أو المقايضة، والتي ظلت إحدى الأوجه البارزة للتبادل التجاري إلى أن تم اكتشاف النقود. ويوجد اليوم على مستوى العالم أكثر من 300 شكل من أشكال المقايضة في تبادل السلع والخدمات، كما تشهد السنوات الأخيرة إقبالا واسعا لهذا النوع من التبادل التجاري خاصة في الدول النامية، فهي تمكن الدول من الحصول على البضائع التي تشتد الحاجة إليها من الدول الأخرى، دون استنفاد ما لديها من عملة أجنبية محدودة. وتحصل الأطراف على ائتمان تجاري بالقيمة النقدية للسلع أو الخدمات التي يقدمونها[1].

1-1) ماهية المقايضة التجارية:

تعتبر المقايضة من أول الأنظمة التجارية وأبسطها في التعامل، إذ تقوم على فكرة واحدة وهي مبادلة سلعة بسلعة أخرى، ولعل جميع التعاريف التي تناولت مفهوم المقايضة تمحورت حول ذات الفكرة[2].

يمكن **تعريف المقايضة** بصيغ مختلفة، نذكر منها:

- "عملية مبادلة سلعة بسلعة أخرى، عندما تتوفر الرغبة لدى البائع ولدى المشتري على المبادلة، دون تحديد قيمة معينة كان يعطي شخص لآخر شوال من القمح مقابل خروف من الماشية أو ما شابه ذلك"[3]؛
- "مبادلة سلعة بسلعة أو سلعة بخدمة أو خدمة بخدمة بدون استعمال النقود وفي سبيل ذلك يجب استخدام معدل معين لإتمام العملية"[4]؛
- "العملية الاقتصادية التي من خلال يقوم احد المشاركين بالتنازل عن سلعة والحصول على سلعة أخرى (الموسوعة الحرة)[5]؛
- حلا للتبادلات التي تتم بين الدول ذات المديونية المرتفعة المرفقة بعجز واضح في العملة الصعبة المحوّلة، ومن ثمّ تعدّ التبادلات المقاصة حلا للتمويل أكثر من وسيلة للدفع[6].

في محاولة لتحديد المفاهيم بدقة، فرّق احد الاقتصاديين بين نوعين للمقايضة وهي المقايضة الصافية والمقايضة النقدية، حيث أن الأولى هي المبادلة المجرّدة من الوساطة النقدية والتي تظهر في الاقتصاد الأقل رشدا، أما لو استخدمت وسيلة مشتركة للحساب بين طرفي المبادلة، عندئذ يطلق عليها المقايضة النقدية[7].
مما سبق، نرى أن المقايضة عملية آنية لمبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة أو مبادلة السلع بالخدمات دون استخدام أي وسيلة للدفع.

تمثل أهم **خصائص المقايضة** في العديد من الخصائص[8]:
- **عدم توفر وحدة حساب عامة ومشتركة تقاس بها أسعار السلع والخدمات:**

وهذا يعني أن سعر كل سلعة يتم التعبير عنه ضمن إطار السلع الأخرى، أي أن الأمر يتوقف على معرفة نسب التبادل التي تحدد قيمة كل سلعة مقابل السلع الأخرى، فمثلا سعر كيس القمح يساوي ثلاثة أكياس من الرز، وكيس الأرز يساوي كيسين من السكر، إذن كيس القمح يساوي ستة أكياس سكر وهكذا، ويزداد الأمر صعوبة في حالة تنوع السلع وكثرتها، الأمر الذي يعني البحث عن أعداد هائلة من نسب التبادل بين السلع، ويمكن الوصول الى هذه النسب باستخدام العلاقة التالية:

$$P = \frac{n(n-1)}{2}$$

فلو كان الفرد أمام 50 سلعة في السوق، فان نسب المقايضة الواجب معرفتها للدخول في العمليات التبادلية هي:

$$P = \frac{n(n-1)}{2} = \frac{50(50-1)}{2} = 1225$$

وكلما ارتفع عدد السلع كلما ارتفعت النسبة مما يعني أن على الفرد أن يكون على قدر كبير من المعلومات عن السلع ونسب التبادل بينها، وهو ما لا يمكن أن يتحقق في اغلب الحالات نظرا للقدرات الإنسانية المحدودة آنذاك.
- **عدم وجود وسيلة لاختزان قيمة السلعة:**

ويعني ذلك عدم قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالقدرة الشرائية الموجودة في السلعة، وهذا راجع إلى كون أن بعض السلع في ظل نظام المقايضة لا يمكن خزنها أصلا أو الاحتفاظ بها، إما لصعوبة تخزينها أو ارتفاع تكلفة تخزينها، وبالتالي سيضطر مالكها إلى التخلص منها بسرعة سواء بمبادلتها بسلعة أخرى رغم عدم حاجته إليها، أو استعمالها دون أن تكون له رغبة شديدة في استهلاكها أو مقايضتها بشروط ربما لم يكن يقبلها لو تبدلت الظروف.

- **صعوبة توافق رغبات البائعين:**

في هذا النظام، يصعُب في أحيان كثيرة، أن يجد البائع مشتري يرغب في المبادلة أو العكس، مما يعني أن هناك سلع لا تجد مشتري أو بائع محتمل في فترة معينة من الزمن. ومن القصص الوارد في هذا السياق أن احد السوّاح في أفريقيا يروي انه أراد أن يستأجر زورقا، فطلب منه صاحب الزورق العاج فذهب إلى محمد بن سالب الذي يملك العاج فطلب منه قطعة قماش مقابل العاج، فذهب إلى محمد بن غريب الذي يملك القماش ولحسن الحظ كان يريد أسلاك نحس وكانت معي، وهكذا جمعت عملية المبادلة خمسة أشخاص لدفع ثمن خدمة الزورق.

- **عدم قابلية السلع للتجزئة:**

إن من بين مساوئ المقايضة هو عدم القدرة على تجزئة بعض السلع إلى وحدات اصغر، كالجمال والبقر، واذا تم ذلك فستفقد هذه الوحدات جزءا كبيرا من قيمتها، مما يحتّم على مالكها مقايضتها بسلعة اقل منها في القيمة أو مع سلعة لا يحتاجها أصلا.

- **عدم توافر وسيلة للدفع المؤجل:**

إن من الصعوبات التي واجهها الأفراد في عهد المقايضة هو عدم وجود طريقة لتسديد الديون إلا عن طريق السلع العينة التي تستخدم كواسطة لإبرام الذمم بين الدائن والمدين، كما أن من المحتمل أن ينشأ خلاف بين الدائن والمدين حول نوعية السلعة المستخدمة لتسديد الديون. فلو أعطى منتج الصوف إنتاجه من الصوف إلى منتج القمح، ثم تعهّد منتج القمح بتقديم القمح سدادا للصوف مستقبلا، فانه من المحتمل أن تزداد قيمة إحدى السلعتين أو تنخفض، وبالتالي تعود الخسارة على احد المتعاملين، إضافة إلى احتمال تلف السلعة التي سيدفع بها نتيجة لقسوة الظروف الطبيعية.

- **وارتفاع تكلفة النقل:**

في ظل نظام المقايضة يضطر الأفراد إلى نقل سلعهم إلى أماكن بعيدة لمقايضتها على الرغم من هذه السلع تتطلب تكاليف مرتفعة وجهد ووقت كبيرين، وذلك في سبيل البحث عن من يرغب فيها ويريد استبدالها، الأمر الذي كان يرهق الناس في ذلك الوقت، ونتيجة لكل ذلك ففي ظل اقتصاد المقايضة تضعف الكفاءة كثيرا ومن ثم ينخفض مستوى المعيشة، ويعتاد الناس في اقتصاد المقايضة على الاستمتاع بأشياء قليلة جدا في الحياة، إذ يتوجه معظم وقتهم وأنشطتهم الاقتصادية نحو إنتاج السلع الأساسية في الحياة. وكما قيل قديما الحاجة أم الاختراع، فإن تضرر الإنسان من اعتماد المقايضة في التعاملات التجارية دفعه إلى البحث عن وسيلة تستخدم كمعيار لموازنة السلع بعضها ببعض، وتتميز بالسهولة في التعامل والاحتفاظ، وتحظى بقبول عام وثقة المتعاملين عند إبرام الصفقات. وقد اهتدى العقل البشري إلى ابتكار النقود التي عرفت هي الأخرى تطورات وتحولات على مرّ التاريخ، فأول ما استخدم كنقود في البداية هي بعض السلع تمّ اختيارها على أساس العرف أو القداسة أو لأنها ذات قيمة كبيرة في المجتمع.

لكي تتم المقايضة بين طرفين، **لابد من توفر الشروط** التالية[9]:

- **وجود سوق:**

السوق تُعرف في غالب الأحيان وتُحدد بالزمان والمكان اللذين يكونان معروفين لدى الأفراد مما يضمن وجود أفراد عارضين لسلعة وطالبين لها.

- **توافق الرغبات:**

المقصود به أن عارض السلعة (أ) يجد طالبا عليها يملك سلعة يكون هو بحاجة إليها، أي تطابق رغبات العرضين مع الطالبين لإنجاح عملية المقايضة.

- **والاهتداء إلى نسب التبادل:**

أي الاتفاق على نسبة لتبادل هذه السلع، ومن الأمثلة على ذلك ان في القرن 17 و18 الميلاديين مثلا اعتمدت التجارة بين الأوروبيين وسكان غرب إفريقيا على وحدات ذات قيمة تسمى فروز، وقد يتكون الفرز من برميل من زيت النخيل أو قماش يكفي لصنع سبعة أثواب، أو كمية معينة من بضائع أخرى. وكان فرز واحد من القماش يساوي فرزًا واحدًا من الزيت، أو من أي شيء آخر وكانت كمية البضائع في أي فرز تزيد أو تنقص طبقا للعرض والطلب. ويشترط في تجارة المقايضة مبادلة سلعة مقابل سلعة أخرى موازية لها بالقيمة، وليس بالضرورة أن تكون مشابهة لها أو من نفس الصنف والنوع، وتحتاج المقايضة إلى وجود طرفين في العملية أو أكثر للقيام بها ووجود موضوعات للتبادل من دون استخدام النقد[10].

سادت المقايضة خلال مرحلة معتبرة من مراحل تطور المجتمعات البشرية حيث كانت السلع المعدّة للتبادل محددة نسبيا تستجيب لرغبات التجمعات السكانية الصغيرة، إذ أن الفائض من السلع التي ينتجها الفرد يستطيع أن يُبادلها بسلع أخرى، مما يعني أن هذا الفرد يبيع ويشترى في وقت واحد، وبالتالي لا يمكن أن يتخلل عمليتي البيع والشراء فاصل زمني، كما أن من الصعب التمييز بين البائع والمشتري أو بين المنتج والمستهلك[11].

غير أن مع اتساع نطاق المبادلة، وظهور تقسيم العمل لم تعد المقايضة تفي بحاجات المجتمع الذي جاوز مرحلة البداوة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى واسطة تقوم بها الأشياء وتتمتع بقبول عام، بحيث تستخدم في التبادل. وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى ابتكار النقود والتي كانت هي الأخرى في البداية عبارة عن سلعة تستخدم كمقياس للتبادل[12]. ففي المجتمعات الساحلية اختار الناس الأصداف كواسطة نقدية في المبادلات التجارية، أما في المناطق الشديدة البرودة فالنقود كانت تنحصر في الجلود والفراء، في حين أن العرب كانت تستخدم الجمال والماشية وغيرها من الأنعام. وأن السبب في ظهور النقود هو تزايد الصعوبات والمساوئ الناجمة عن المقايضة حيث بات من العسير على البعض الحصول على ما يحتاجونه من بضائع وخدمات باستخدام المقايضة، والتي أصبح تشكل عبئا جسيما على استمرار الحياة البشرية[13].

مهما اختلفت السلع المستعملة كنقود من منطقة إلى أخرى أو من وقت إلى أخر، إلا أنها اشتركت في خصائص معينة جعلتها تتقمص هذا الدور ردحا من الزمن، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[14]:

- أنها من الأشياء النافعة في المجتمع بأكمله مما يسهل اقتنائها وتبادلها؛
- أنها تتمتع بقيمة ذاتية مستمدة من طبيعتها كأشياء قادرة على تحقيق إشباع ذاتي؛
- أنها قابلة للتخزين والتداول لفترة من الزمن؛
- وأنها تتمتع بخاصية الندرة النسبية مما يحفظ قيمتها السوقية من التعرض للتقلبات السريعة والدورية.

وعلى العموم، يمكن القول أن هذا النمط في التعامل استمر ردحا من الزمن، إلى أن تطورت الآلة وتمكن الإنسان من استخراج المعادن أو اكتشافها من خلال الرحلات البحرية إلى ضفاف بعيدة، الأمر الذي غيّر النقود من شكلها السلعي إلى الشكل المعدني خصوصا الذهب والفضة، وفي هذا الصدد يعتقد الباحثون أن البوادر الأولى لهذا التحول ظهرت في سنة 3500 قبل الميلاد لأنه تم العثور على الألواح التي تحمل أسماء المكلفين بدفع الضرائب في عهد أور أنجور، أي كانت الفترة من 3500 إلى 3000 قبل الميلاد فترة الانتقال إلى النقود الذهبية في بلاد ما بين النهرين[15].

1-2) البعد التنموي للمقايضة التجارية في الدول النامية:

إن أكثر ما يتكرر في خطاب الحكومات ومقترحاتها هو الدعوة إلى العمل على رفع معدلات النمو والوصول إلى التنمية الاقتصادية، لكن الجهود المبذولة غالبا ما تستهدف رفع معدلات النمو دون النظر إلى ما إذا كانت هناك تنمية اقتصادية فعلية أم لا، رغم أن هناك فرق شاسع بين المصطلحين"[16].

يرى بعض الاقتصاديين أن أهمية المقايضة التجارية كانت إحدى ثمار ارتباطها بموضوع الاقتصاد السياسي للتنمية، وتشكّل حاليا نسبة 10% من التجارية العالمية، وان أكثر من 15-20% من التجارة بين الدول الأوروبية (الغربية والشرقية) كانت تتم من خلال المقايضة، كما أن ما يقرب من 60% من التجارة بين الدول الأقل نمو والاتحاد السوفيتي سابقا كانت عبارة عن مقايضة تجارية[17].

يعود السبب في الاستخدام الواسع للمقايضة التجارية عقب الحربين العالميتين من قبل الدول الأوروبية (الغربية والشرقية) إلى كون أن عملاتها لم تكن قابلة للتحويل أو القبول بها دوليا حتى سنة 1958، وهي السنة التي حقق فيه ميزان المدفوعات الأمريكي عجزا لأول مرة، واستمرار بعد ذلك، مما أدى إلى فقدان الثقة في الدولار الأمريكي كعملة ارتكازية في نظام بريتون وودز وتحول الأنظار إلى العملات الأوروبية[18].

ومن زاوية أخرى تتيح المقايضة التجارية فرص المشاركة في التجارة الخارجية للدول النامية والفقيرة العاجزة عن تسوية تعاملاتها نقديا، وهي بذلك ستحظى بنصيبها من مزايا التجارة الخارجية، وذلك أن هذه الأخيرة تساهم في تصريف الإنتاج الفائض عن حاجة السوق المحلية، إلى جانب تمثين العلاقة بين الاقتصاديات والمجتمعات، خاصة تلك الواقعة على الحدود الدولية، وهذا في حدّ ذاته أهم ثمار تجارة المقايضة (أو التجارة الحدودية كما يحب أن يسميها البعض)[19].

والى جانب المنافع الأخرى والتي نوردها في النقاط التالية[20]:
- العمل على تنمية قدرات السكان الحدودية على ممارسة النشاط الاقتصادي على أسس قانونية؛
- المساهمة في ترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المشاركة في العملية التبادلية، والذي بدوره سيعمل على رفع حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير، مما يعني ضمان استقرار هؤلاء الأفراد في مدنهم وعدم الهجرة في سبيل طلب المعيشة؛
- دخول وخروج السلع عبر النقط الحدودية يخفف الضغوط على موانئ الدول الرئيسية؛
- ومع تطور نشاط المقايضة تصبح هناك مصالح اقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار.

2) تأزم الأوضاع الاقتصادية والتحول للمقايضة التجارية في الدول النامية:

بالنظر إلى الصعوبات التي اشرنا إليها سابقا والخاصة بنظام المقايضة والتي كانت السبب في اختفاء هذا النظام التجاري، سيعتقد البعض أن من غير الممكن العودة إلى المقايضة لإتمام العمليات التجاري، إلا أن تغير الأوضاع الاقتصادية وتأزمها، وافتقار العديد من بلدان العالم، لاسيما النامية، إلى النقد الأجنبي أعاد إلى الوجود أسلوب المقايضة كرافده لإنعاش التبادلات التجارية الخارجية للدول، حيث تشهد المقايضة تناميا ملحوظا خاصة في مجال التجارة الالكترونية، إذ تشير الإحصائيات إلى أن قيمة عمليات المقايضة تصل إلى أكثر من 12 مليار دولار سنويا، وان أكثر من 250000 مؤسسة تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية تمارس عمليات مقايضة البضائع والخدمات[21].

في العصر الحديث تشهد عملية المقايضة تناميا ملحوظا في الوقت الذي أتت فيه الأزمة المالية العالمية على النقد في كافة أنحاء العالم. وثمة تنام في عدد المواقع الإلكترونية والمؤسسات التجارية التي تروج للعمليات التجارية لا يستخدم فيها الدفع نقدا، والشبكة العنكبوتية لعبة دور كبير أوجد اهتماما متجددا بهذه التجارة العتيقة، كما أنه يعزز من عمليات المقايضة بين الأفراد التي تحدث من خلال مواقع على الشبكة العنكبوتية ومن خلال الشبكات التي تربط بين الأفراد في مختلف أنحاء العالم[22].

2-1) تجربة المقايضة التجارية في اندونيسيا ومصر:

لم تقتصر تجارة المقايضة على منطقة دون أخرى، فقد تم مزاولتها في جميع أقطار العالم منذ ظهورها إلى وقتنا الحالي، إلا أننا حاولنا أن نعرج على بعضها بهدف الوقوف على مدى الأهمية التي تحظى بها المقايضة في تعزيز روابط التجارة الخارجية رغم ما تعانيه الدول من تآكل أرصدتها المالية بفعل الأزمات المتوالية.

- تجربة المقايضة التجارية في اندونيسيا:

تعد اندونيسيا من الدول التي اقتحمت مجال العمل بالمقايضة التجارية مع دول العالم بهدف التصدي للعراقيل الحمائية التي انتهجتها الدول المتقدمة، حيث أصدرت الحكومة الاندونيسية نهاية 1982 قرارا يقضي بإمكانية العمل بالمقايضة التجارية في العقود الحكومية بأن يلتزم المتعامل الأجنبي بشراء أو تبادل المنتجات الاندونيسية بقيمة تساوي قيمة المنتجات المستوردة، كما يتعين على المستورين والمصدرين في اندونيسيا ربط الصادرات بقيمة تزيد عن

نصف مليون دولار باستيراد الدوائر الحكومية والمشاريع المملوكة للدولة في كل صفقة، الأمر الذي جعل السياسة الاندونيسية في مجال المقايضة تنطوي على الخصائص التالية[23]:

- أن صادرات المقايضة التجارية من اندونيسيا يجب أن تكون إضافة على المشتريات التاريخية للمؤسسة أو الدولة الأجنبية، أي لابد من الإضافة إلى هيكل التجارة السابقة بين الطرفين؛
- أن إخلال الطرف الأجنبي بالتزاماته المنصوص عليها في تجارة المقايضة يؤدي إلى فرض عقوبة تعادل 50% من قيمة الالتزامات التصديرية التي لم يعنى بها ذلك الطرف؛
- أن عقود التصدير المتعلقة بمنتجات التصدير الاندونيسية يجب أن تتم على مراحل وبشكل منتظم خلال مدة العقد، وان تُنجز على الأقل بثلاثة أشهر قبل انتهاء فترة عقد الاحتياجات الحكومية.

وقد سعت الحكومة الاندونيسية إلى توسيع نطاق المقايضة لتشمل صفقات الأسلحة والعتاد الحربي، وهي المبادلات التي تنامت بين اندونيسيا وروسيا في ظل العقوبات الدولية المفروضة على روسيا، حيث أن من بين عمليات المقايضة المنجزة ي هذا المجال هو قيام الحكومة الاندونيسية بمقايضة الشاي والقهوة وزيت النخيل مقابل 11 طائرة مقاتلة من طراز سوخوي SUKHOI الروسية، وتم التوقيع على الاتفاقية منتصف 2017 بين مؤسسة روستيك الروسية ومؤسسة بيروساهان بيرداغانغان الإندونيسية، وكلاهما مملوكتين للدولة[24].

– تجربة المقايضة التجارية في مصر:

خلال منتصف القرن الماضي قامت السلطات المصرية بإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول الاشتراكية من اجل مقايضة بعض المنتجات الزراعية، وعلى رأسها القطن، مقابل السلع الصناعية، حيث كانت البداية بالاتفاقية التي عقدت مع الاتحاد السوفيتي في سنة 1948 حول مقايضة القطن المصري بالأخشاب والأسلحة وبعض البضائع الأخرى السوفيتية[25]، ثم توالت بعدها مبادلات أخرى في نفس المجال تضمنت تصدير الأرز والبطاطس والحمضيات والثوم والمنسوجات والأقمشة وغيرها من مصر مقابل الآلات الصناعية والخشب والورق من الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى المقايضات التي تمت بين مصر والصين بهدف الحصول على الشاي مقابل القطن، علما أن جميع تلك المبادلات الثنائية انقسمت إلى نوعين من المقايضة[26]:

- المقايضة المتنوعة: وهي المقايضة الصافية التي يتم بموجبها عقد صفقة المقايضة التقليدية وهي متاحة فقط للصناع المنخرطين بعمليات التصدير؛
- والمقايضة بواسطة حساب مصرفي: ويتم ذلك بواسطة فتح حساب مصرفي في دولة أجنبية لاستلام القروض الأجنبية، ويتم بيع تلك القروض إلى المستوردين المحليين بسعر صرف ثابت وبعلاوة عالية، على أن تستخدم فقط لاستيراد منتجات محددة ويجري تحديد السلع المصدرة مسبقا وبأسعار معينة.

أما بالنسبة لدول الجوار فان أغلب تعاملات المقايضة المصرية تتم مع السودان نظرا لتطور العلاقات التجارية بين البلدين، كما أن أكبر حجم للاستثمارات المصرية منتشرة في السودان، ناهيك عن أن كلا الدولتين تنتميان إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا"* التي أنشأت سنة 1994 بعدما كانت في البداية عبارة عن منطقة للتجارة التفضيلية تأسست سنة 1980 كجزء من خطة عمل لاغوس[27].

أما بخصوص المنافذ المستعملة لتحويل بضائع المقايضة بين البلدين فتعتبر مدينة الشلاتين بمحافظة البحر الأحمر نقطة ارتكز لسوق المقايضة المشتركة بين مصر والسودان، بل وتعتبر هذه المدينة المعبر الرئيسي لتجارة مصر نحو إفريقيا كلها، وفيها يقوم التجار المصريون بإعطاء نظرائهم من السودان أنواعا من البضائع ويأخذون بضائع بديلة منهم, وإذا حدثت زيادة هنا أو هناك تعطي قيمتها نقدا، وأن أهم السلع والبضائع والمنتجات السودانية التي يأتي بها التجار السودانيون هي الحرجل والحلفابر والسمسم والكركديه والترمس والبلح الذي يستخدم كعلاج للسكر وخشب الأبانوس والتمر الهندي والدوم والزنجبيل والصمغ العربي والسمكة والذرة الرفيعة وتمر الحنة والشطة والصاعوك والكمون وغيرها من البضائع السودانية الأخرى, وفي المقابل يحصل التجار السودانيون من نظرائهم المصريين علي الأجهزة الكهربائية وصناعات البلاستيك والكراسي والمعلبات[28].

ويرى باحثون اقتصاديون أن على مصر الاهتمام أكثر بتطوير المقايضة التجارية والعمل على إقناع الأطراف المشاركة في التجارة الدولية معها للعمل بهذا النظام التجاري، وذلك كإحدى الآليات لمواجهة أزمة شح الدولار بمصر إلى جانب انهيار قيمة الجنيه المصري، وهنا، يقترح الخبراء بعض الاستراتيجيات لتحفيز نظام المقايضة مثل مطالبة المؤسسات التي تعمل في مجال الاستيراد والتصدير، بالتصدير بنفس قيمة ما يقومون باستيراده أو بنسبة 50% منه لتحقيق الهدف المنشود من المقايضة، وتقليل الفجوة بين الاستيراد والتصدير، إلى جانب اقتراح إقامة معارض للمنتجات المصرية المطلوبة في هذه الدول طبقا للبحوث التي أجريت، وتتم عملية الاتفاق على السلع والمنتجات، ثم يأتي دور الدولة في تنفيذ هذه الصفقات عن طريق تبادلات المقايضة التجارية[29].

* الكلمة باللاتينية، هي عبارة عن منظمة عالمية في ثوب إقليمي في شرق إفريقيا تهدف إلى خلق وحدة جمركية بين أعضائها الـ 19، حيث تأسست هذه السوق سنة 1994 لتعزيز اتفاقية التبادل الحر التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1981، وتغطي هذه السوق كثافة سكانية تقدر بـ 475 مليون نسمة، ويبلغ إنتاجها الداخلي الخام الإجمالي حوالي 677 مليار دولار سنة 2014، كما قدرت قيمة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وباقي العالم ما بين 52 و60 مليار دولار سنويا خلال الفترة 1997-2002، وتضم منظمة الكوميسا حاليا 19 دولة هي بروندي، الكونغو، موريشص، جيبوتي، مصر، ايريتيريا، اثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، مالاوي، مورس، رواندا، سيشل، السودان، سويذلاندا، اوغندا، زامبيا، زمبابوي، كما انضمت اليها تونس في اكتوبر 2017.

2-2) تجربة المقايضة التجارية في الجزائر:

كثيرا ما كانت تعاني الجزائر من نقص في العملة الصعبة لدفع فواتير الاستيراد، ولذا تلجا إلى نظام المقايضة التجارية بان تقوم بمقايضة المواد البترولية مقابل السلع المستوردة أو مقابل انجاز بعض المشاريع الهيكلية، إلا أن مخاوف الحكومة تكمن في إمكانية مقايضة النفط بأقل من سعره الرسمي، الأمر الذي جعلها تتخذ بعض الاحتياطات الاحترازية كان تفرض على المؤسسات المستوردة استيراد البضائع التي تكون قيمتها بنسبة 100% من قيمة الصادرات الجزائرية*.

والجدير بالذكر أن الحكومة تتجه نحو تثمين التبادلات التجارية مع دول الجوار خاصة الشريط الجنوبي الذي يربطها بكل من مالي والنيجر من أجل الاستفادة المثلى من الفرص التي ستتيحها المقايضة التجارية مع الدولتين، وذلك من خلال سنّ القوانين واللوائح التي تضبط هذا النوع من النشاط، في عملية تشاركية تجمع كل من وزارة التجارة والمالية وقطاع الجمارك، حيث أن من أهم ما دعت إليه القوانين هو إلزام التجار الذين يزاولون عمليات المقايضة بالحصول على السجل التجاري الخاص، وامتلاك وسائل النقل وفتح محلات تجارية، في الوقت الذي تسعى فيه الدولة إلى تعزيز المراكز الأمنية الحدودية لمواجهة كل أشكال التهريب التي تنامت مؤخرا جراء تردي الأوضاع الأمنية في كل من مالي وليبيا[30].

ومن أكثر السلع المتداولة في المقايضة على الحدود الجنوبية للجزائر هي المواشي، الشاي، التمور الجافة، الأملاح والحناء، وتستفيد هذه السلع من الإعفاءات الجمركية، الأمر الذي شجع على ازدهارها واستمرارها، إذ تشير الإحصائيات المحلية إلى استيراد 20 طن من مادة الشاي خلال الثلاثي الثالث لسنة 2007 من النيجر إلى ولاية أدرار بقيمة إجمالية تجاوزت بـ 3.38 مليون دينار، ومن دولة مالي تم استيراد 115 رأس من كباش السيداون و82 طن

* للإشارة، فان مثل هذه العراقيل تقود الدول الأطراف إلى عقد اتفاقية التخليص، حيث تقدم هذه الاتفاقية مساحة اكبر من المرونة مما تقدمه المقايضة لكافة الأطراف المشاركة، ففي هذه الاتفاقية تتعهد الدول على مبادلة المنتجات بعضها ببعض إلى أن تصل إلى قيمة معينة، وذلك خلال فترة محددة، وعند ظهور اختلال في حسابات هذه الدول فيما بينها يطلق عليها حالة "الاعتمادات المتأرجحة"، ويتم معالجة هذه الحالة بصفة دورية وباستخدام عملة ثابتة في "وحدات حساب التخليص"، أو يتم احتسابها موسميا بالذهب، وهذا النوع من الاتفاقية منتشر بكثرة في أمريكا الجنوبية، أمريكا الوسطى، أوروبا الشرقية والشرق الأوسط.
ارجع في هذا الشأن إلى:
جمال محمد البرازي، «العملية التسويقية بين الاستجابة لمتطلبات السوق والعوائق الكامنة»، أطروحة دكتوراه في التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة سانت ككليمنس، سوريا، 2008-2009، ص 136.
stclements.edu/grad/gradjamal.pdf

من الشاي الأخضر و124 رأس من الإبل و42 طن من البشنة بقيمة إجمالية فاقت 7.89 مليون دينار، ليتم مقايضتها ببعض السلع المعينة التي تفتقر إليها أفريقيا، حيث أن من أهم هذه السلع التمور الجافة المنتجة بإدرار والتي تم تصدير 365 طن منها إلى النيجر بقيمة 7 مليون دينار، إلى جانب 987000 طن باتجاه مالي بقيمة تجاوزت 2.8 مليون دينار، فضلا عن تصدير مادة الملح والأواني البلاستيكية والصناعات التقليدية وان كانت بنسب ضعيفة جدا[31].

وحسب احصائيات تجارة المقايضة بين ولاية أدرار بالجزائر مع دولة النيجر سنة 2013، نجد أن 70.86% من واردات ولاية أدرار في اطار تجارة المقايضة تمثل شاي أخضر حوالي 20% وتمثل ماشية في حين المانجا سوى 9%، أما الملح فكانت نسبته 0.14%. كما تم تسجيل في سنة 2016 ارتفع قيمة الواردات إلى 275.725.287.00 دينار، أما صادرات ولاية أدرار في اطار تجارة المقايضة تمثل 52.651.000.00 دينار سنة 2013، وارتفعت إلى 176.818.000.00 دينار سنة 2016[32].

ويمكن القول أن تجارة المقايضة الحدودية بين الجزائر والدول المجاورة في الجنوب تواجه تحديات كبيرة والتي تهدد مستقبل هذا النوع من التجارة، بسبب قرار غلق الحدود الجزائرية مع دولتي مالي والنيجر بسبب الأوضاع الأمنية في 2013/01/12، وبعدها بثلاث أشهر تم فتح الحدود الجزائرية مع النيجر يوم واحد لدخول السلع المستوردة ويوم واحد لتصدير السلع في اطار تجارة المقايضة الحدودية مع بقاء الحدود مع مالي مغلقة[33].

خاتمة:

في الأخير تتضح لنا أهمية ودور تجارة المقايضة في تفعيل صادرات الدول النامية وكبديل تنموي مستدام لاقتصادياتها، من خلال توفير المستلزمات الأساسية لها، وكذلك في تصريف منتجاتها وتفعيل صادراتها؛ والتي تمتلك مزايا في إنتاجها، حيث لعبت تجارة المقايضة دورا كبيرا في ظل تأزم الأوضاع الاقتصادية وشح العملات الأجنبية الجاري التعامل بها وكذا الحروب. إذ باتت تعتبر من البدائل الحيوية لإنعاش التنمية.

من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، نذكر ما يلي:
- تساهم تجارة المقايضة في تصريف الإنتاج الفائض عن السوق المحلية خصوصا السلع الهامشية، إذ توفر للأفراد سوقا لتصريفها وهذا ما يحثهم على زيادة الانتاج؛
- تتيح تجارة المقايضة للدول الفقيرة والعاجزة عن تسوية معاملاتها نقديا فرصة المشاركة في التجارة الدولية؛
- تعمل تجارة المقايضة على فك العزلة عن المجتمعات الحدودية المعزولة من خلال توفير المستلزمات الأساسية توفير الأمن الاجتماعي؛
- والاستمرار في مزاولة المقايضة يعود إلى الأهمية التي تكتسيها، فقد استخدمت المقايضة كآلية لحل العديد من النزاعات السياسية والإقليمية مثل برنامج النفط مقابل الغذاء، أو النفط مقابل السلاح.

من التوصيات التي يمكن أن تأخذ بهاهذه الدراسة نذكر ما يلي:
- ضرورة فتح آفاق تجارية جديدة للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في الدول النامية؛
- تطوير تجارة المقايضة الحدودية من خلال تفعيل الاتصال بين جميع أطراف المتعاملين التجاريين بين الدول النامية خاصة الحدودية منها؛
- فتح مجال تجارة المقايضة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الاقتصادي علي أسس قانونية؛
- والعمل علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول النامية المتجاورة، حيث أن تجارة المقايضة وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول النامية.

الهوامش والمراجع:

1 عياد ليلى، «الاطار النظري لعلاقة التجارة الخارجية بنشاط المقايضة للبضائع»، الندوة العلمية الأولى حول «مدخل لتجارة المقايضة والتجارة الخارجية»، 08 نوفمبر 2016، مخبر التكامل الجزائري الافريقي، جامعة أدرار [كتاب الملتقى، ص 6].

2 ارجع إلى:

- أكرم حداد & مشهور هزلول، «النقود والمصارف»، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر (الطبعة الثانية)، عمان، 2008، ص ص 116-118؛
- ميراندا زغلول رزق، «النقود والبنوك»، منشورات جامعة بنها (مصر)، 2009، ص 17؛

3 علي كنعان، «النقود والصيرفة والسياسة النقدية»، ص 5،
http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000148.9.3.2014.PDF

4 العلواني عديلة، «الميسر في الاقتصاد النقدي»، دار الخلدونية، الجزائر، 2014، ص12.

5 SHEFFRIN Steven M., «Economics: Principles in Action», Pearson Prentice Hall, New Jersey, 2003, p. 243.

6 محمد الامين بودخيل، «مخاطر عدم تسديد العمليات الدولية»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2010، ص 89.

7 MAUCAURANT Jérome, «Le troc et la monnaie dans la pensée de Polanyi. Rouillard», Editions De Boccard, Paris, 2005, p. 33.

8 ارجع إلى:

- أكرم حداد & مشهور هزلول، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-118؛
- أحمد كاميل ميرا، «سرقة الدول العودة إلى الذهب»، ترجمة عثمان إبراهيم التويجري، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2017، ص 109؛
- علي كنعان، «النقود والصيرفة والسياسة النقدية»، المعهد الوطني للإدارة العامة، دمشق، 2011، ص 6؛
- ميراندا زغلول رزق، مرجع سبق ذكره، ص 17؛
- عمر محمود العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

9 العلواني عديلة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

10 عبدالله ساقور، الاقتصاد السياسي، دار لعلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 19.

11 عمر محمود العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 2،
http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2016/02/النقود-و-المؤسسات.pdf

12 علي أحمد السالوس، «النقود واستبدال العملات: دراسة وحوار»، مكتبة الفلاح، الكويت، 1985، ص 15.

13 أكرم حداد & مشهور هزلول، مرجع سبق ذكره، ص 19.

14 عمر محمود العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

15 علي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

16 جلال الأحدب، «محاضرات في التنمية البشرية»، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 192.

17 عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، «المقايضة خياراً اقتصادياً وتجارياً لمواجهة الأزمة المالية في العراق»، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2015/09/05،
http://iraqieconomists.net/ar/2015/09/05/أ-د-عبد-الكريم-جابر-شنجار-العيساوي-الم/
18 عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، مرجع سبق ذكره.
19 حرم محمد بدوي & محمد وعبد العظيم سليمان المهل، «دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق واثيوبيا (2002-2012) »، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد 2، 2015، ص ص 50-69.
20 حرم محمد بدوي& محمد وعبد العظيم سليمان المهل،
21 مقال، «المقايضة التجارية»، 2017/05/06،
https:// sites.google.com/site/patronsmarketing/services/barter
22 مقال، «المقايضة التجارية»، نفس المرجع السابق.
23 محمد منعم & غانم الاسدي، «المقايضة التجارية أسلوبا تجاريا لمواجهة عجوزات الموازنات المالية في العراق»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2016، ص ص 58-59.
24 قناة المنار، «اندونيسيا.. القهوة وزيت النخيل مقابل طائرات سوخوي»، 2017/05/07
http://www.almanar.com.lb/2427082
25 الديب أبو علي، «هل ينجح نظام المقايضة في حل أزمة الدولار»، جريدة صدى البلاد، 25 أوت 2016،
http://www.elbalad.news/2377530
26 محمد منعم غانم الاسدي، مرجع سبق ذكره، ص 63.
27 الاء عبد السلام عبد الرازق،« أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية»، (بالتطبيق على صناعة السكر في السودان في الفترة 1987-1997)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2017، ص 122.
28 عرفات علي، «عصر تجارة المقايضة ما زال مصريا سودانيا في الشلاتين»، جريدة الأهرام، العدد 45466، 31 ماي 2011،
http://www.ahram.org.eg/archive/Provinces/News/81097.aspx
29 الديب أبو علي، مرجع سبق ذكره.
30حمادي فاطمة الزهراء، «الجزائر تراهن على ترقية تجارة المقايضة لتأمين حدودها الجنوبية»، جريدة الفجر، 2012/01/24،
http://www.al-fadjr.com/ar/index.php?news=203832?print
31 حمادي فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره.
32 مديرية الجمارك لولاية أدرار، احصائيات تجارة المقايضة الحدودية بين ولاية أدرار مع النيجر خلال الفترة 2011- 2016.
33 مقابلة مع المهدي الأنصاري، وكيل عبور بأدرار معتمد من طرف الجمارك، 2017/05/08.